الأمم المتحدة S/2008/392

مجلس الأمن

Distr.: General
10 June 2008
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة

عملا بالمادة ٥٤ من ميثاق الأمم المتحدة، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه نسخة مما يلي: (أ) اتفاق الدوحة حول نتائج مؤتمر الحوار الوطني اللبناني؛ (ب) نتائج اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري والقرارات الصادرة عنه في دورته غير العادية التي عقدت في ١١ أيار/مايو ٢٠٠٨ (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يحيى **المحمصاني**
السفير

240708 080708 08-40253 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٨ والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

اتفاق الدوحة حول نتائج مؤتمر الحوار الوطني اللبناني

برعاية كريمة من حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر،

واستكمالا لجهود اللجنة الوزارية العربية لمعالجة الأزمة اللبنانية برئاسة معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية بدولة قطر والسيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية وأصحاب المعالي وزراء خارجية: المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وجمهورية جيبوتي وسلطنة عُمان والمملكة المغربية والجمهورية اليمنية،

واستنادا إلى المبادرة العربية بشأن احتواء الأزمة اللبنانية، وتنفيذا للاتفاق الذي تم بين الفرقاء اللبنانيين برعاية اللجنة الوزارية العربية في بيروت بتاريخ ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٨ والذي هو جزء لا يتجزأ من هذا الإعلان (مرفق)،

انعقد مؤتمر الحوار الوطني اللبناني في الدوحة خلال الفترة من ١٦-٢١ أيار/مايو ٢٠٠٨ بمشاركة القيادات السياسية اللبنانية أعضاء مؤتمر الحوار الوطني والذين أكدوا حرصهم على إنقاذ لبنان والخروج من الأزمة السياسية الراهنة وتداعياتها الخطيرة على صيغة العيش المشترك والسلم الأهلي بين اللبنانيين والتزامهم بمبادئ الدستور اللبناني واتفاق الطائف، وكنتيجة لأعمال المؤتمر وما دار من مشاورات ولقاءات ثنائية وجماعية أجرتها رئاسة اللجنة الوزارية العربية وأعضاؤها مع جميع الأطراف المشاركة في هذا المؤتمر،

وتم الاتفاق على ما يلي:

أولا: اتفق الأطراف على أن يدعو رئيس مجلس النواب البرلمان اللبناني للانعقاد طبقا للقواعد المتبعة خلال ٢٤ ساعة لانتخاب المرشح التوافقي العماد ميشال سليمان رئيسا للجمهورية، علما بأن هذا هو الأسلوب الأمثل من الناحية الدستورية لانتخاب الرئيس في هذه الظروف الاستثنائية.

ثانيا: تشكيل حكومة وحدة وطنية من ٣٠ وزيرا توزع على أساس ١٦ وزيرا للأغلبية - ١١ للمعارضة - ٣ للرئيس، وتتعهد كافة الأطراف بمقتضى هذا الاتفاق بعدم الاستقالة أو إعاقة عمل الحكومة.

ثالثا: اعتماد القضاء طبقا لقانون ١٩٦٠ كدائرة انتخابية في لبنان بحيث يبقى قضائي مرجعيون – حاصبيا دائرة انتخابية واحدة، وكذلك بعلبك – الهرمل، والبقاع الغربي – راشيا.

وفيما يتعلق ببيروت فيتم تقسيمها على الوجه التالي:

الدائرة الأولى: الأشرفية – الرميل – الصيفي.

الدائرة الثانية: الباشورة – المدور – المرفأ.

الدائرة الثالثة: ميناء الحصن – عين المريسة – المزرعة – المصيطبة – رأس بيروت – زقاق البلاط.

الموافقة على إحالة البنود الإصلاحية الواردة في اقتراح القانون المحال إلى المجلس النيابي والذي أعدته اللجنة الوطنية لإعداد قانون الانتخابات برئاسة الوزير فؤاد بطرس لمناقشته ودراسته وفقا للأصول المتبعة.

رابعا: وتنفيذا لنص اتفاق بيروت المشار إليه وبصفة خاصة ما جاء في الفقرتين ٤ و ٥ واللتين نصتا على:

”٤ – تتعهد الأطراف بالامتناع عن (أو) العودة إلى استخدام السلاح أو العنف بهدف تحقيق مكاسب سياسية.

”٥ – إطلاق الحوار حول تعزيز سلطات الدولة اللبنانية على كافة أراضيها وعلاقتها مع مختلف التنظيمات على الساحة اللبنانية بما يضمن أمن الدولة والمواطنين...“.

وبذلك تم إطلاق الحوار في الدوحة حول تعزيز سلطات الدولة طبقا للفقرة الخامسة من اتفاق بيروت، وتم الاتفاق على ما يلي:

- حظر اللجوء إلى استخدام السلاح أو العنف أو الاحتكام إليه فيما قد يطرأ من خلافات أيا كانت هذه الخلافات وتحت أي ظرف كان بما يضمن عدم الخروج على عقد الشراكة الوطنية القائم على تصميم اللبنانيين على العيش معا في إطار نظام ديمقراطي، وحصر السلطة الأمنية والعسكرية على اللبنانيين والمقيمين بيد الدولة بما يشكل ضمانة لاستمرار صيغة العيش المشترك والسلم الأهلي للبنانيين كافة وتتعهد الأطراف بذلك.
- تطبيق القانون واحترام سيادة الدولة في كافة المناطق اللبنانية بحيث لا تكون هناك مناطق يلوذ إليها الفارون من وجه العدالة، احتراما لسيادة القانون، وتقديم كل من يرتكب جرائم أو مخالفات للقضاء اللبناني.

يتم استئناف هذا الحوار برئاسة رئيس الجمهورية فور انتخابه وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية وبمشاركة الجامعة العربية، وبما يعزز الثقة بين اللبنانيين.

خامسا: إعادة تأكيد التزام القيادات السياسية اللبنانية بوقف استخدام لغة التخوين أو التحريض السياسي أو المذهبي على الفور.

تتولى اللجنة الوزارية العربية إيداع هذا الاتفاق لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بمجرد التوقيع عليه.

تم التوقيع على هذا الاتفاق في مدينة الدوحة في اليوم الحادي والعشرين من شهر أيار/مايو لسنة ٢٠٠٨، من قِبَل القيادات السياسية اللبنانية المشاركة في المؤتمر.

(وقع على ذلك)

(توقيع) دولة الرئيس نبيه بري
(توقيع) دولة الرئيس فؤاد السنيورة
(توقيع) الشيخ أمين الجميل
(توقيع) العماد ميشال عون
(توقيع) النائب ميشال المر
(توقيع) الشيخ سعد الحريري
(توقيع) السيد وليد جنبلاط
(توقيع) النائب بطرس حرب
(توقيع) النائب إلياس سكاف
(توقيع) النائب غسان تويني
(توقيع) النائب محمد الصفدي
(توقيع) النائب محمد رعد
(توقيع) النائب أغوب بقرادونيان
(توقيع) سمير جعجع

شهد على ذلك

(توقيع) حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية دولة قطر
رئيس اللجنة الوزارية العربية

(توقيع) عمرو موسى
الأمين العام لجامعة الدول العربية

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٨ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

نتائج اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية

القاهرة: ١١ أيار/مايو ٢٠٠٨

نتائج اجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية

القاهرة: ١١ أيار/مايو ٢٠٠٨

- نداء عاجل بشأن الوقف الفوري لأعمال العنف والاشتباكات في لبنان ..... النداء ٦
- احتواء الأزمة اللبنانية ..... القرار ٦٩١٥
- الاعتداءات الإرهابية على العاصمة السودانية ..... القرار ٦٩١٦
- الوضع المتوتر على الحدود الجيبوتية الإريترية في منطقة رأس دوميرا الجيبو اتية ..... القرار ٦٩١٧

نداء عاجل بشأن الوقف الفوري لأعمال العنف والاشتباكات في لبنان

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته غير العادية بتاريخ ١١ أيار/مايو ٢٠٠٨، وفي ضوء ما ورد من أنباء بشأن تصاعد أعمال العنف والاشتباكات في منطقة جبل لبنان، ومناطق أخرى، يوجه المجلس نداء عاجلا للوقف الفوري لأعمال القصف وإطلاق النار وكل أشكال ومظاهر العنف المسلح، وانسحاب المسلحين من مناطق التوتر، وتسهيل مهمة الجيش في حفظ الأمن حقنا للدماء.

النداء ٦، الدورة غير العادية المعقودة في ١١ أيار/مايو ٢٠٠٨

احتواء الأزمة اللبنانية

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في اجتماعه غير العادي المنعقد يوم ١١ أيار/مايو ٢٠٠٨:

- إدراكا منه لخطورة الوضع الراهن في لبنان، وتداعياته على مستقبل الأمن والاستقرار في لبنان وانعكاساته على الأوضاع في المنطقة بكاملها،
- وانطلاقا من المسؤولية العربية تجاه لبنان، واستمرارا للجهود العربية المبذولة لمساعدة لبنان على تجاوز وضع الأزمة،
- وإزاء المستجدات القائمة بالغة الخطورة والتي من شأنها تصعيد الوضع السياسي والأمني بلبنان للوصول إلى أوضاع يصعب احتواؤها،
- وإذ يؤكد مجددا على قراراته السابقة بشأن الأوضاع في لبنان،

يقرر

١ - التأكيد على رفض الدول العربية الكامل لما آلت إليه التطورات في الأيام الأخيرة في لبنان، وبشكل خاص استخدام السلاح واللجوء إلى العنف وبما يهدد السلم الأهلي في هذا البلد.

٢ - التأكيد على رفض المجلس استخدام العنف المسلح لتحقيق أهداف سياسية خارج إطار الشرعية الدستورية، والتأكيد على ضرورة سحب جميع المظاهر المسلحة من الشارع اللبناني، وتسوية الأزمة السياسية اللبنانية الراهنة بشكل يحفظ لكل طائفة دورها الفعال في التركيبة اللبنانية.

٣ - الترحيب بالإعلان الذي أصدرته قيادة الجيش بالتعامل مع القرارين الخاصين بجهاز أمن المطار وشبكة الاتصالات السلكية ووضعهما في عهدته وكذلك الترحيب بتفويض الحكومة للجيش بتولي مسؤولية حماية الأمن العام وتهدئة الأوضاع وتأمين عمل المؤسسات العامة والخاصة والإشادة بدور الجيش والتأكيد على ضرورة الحفاظ على وحدته ودعم دوره وتعزيز قدرته صونا لأمن البلاد.

٤ - التأكيد على ضرورة فتح وتأمين طريق مطار بيروت الدولي بشكل فوري لعودة حركة الملاحة الجوية وسائر الطرقات، وكذلك فتح ميناء بيروت لتأمين حرية الحركة للبنانيين والمسافرين من وإلى البلاد.

٥ - التأكيد على المبادرة العربية بكافة عناصرها باعتبارها أساسا لأي حل.

٦ - يدعو المجلس السيد رئيس مجلس النواب، والسيد رئيس مجلس الوزراء وقادة الموالاة والمعارضة لحضور جلسة خاصة مع اللجنة الوزارية المشار إليها فيما بعد لمناقشة الوضع والاتفاق على التنفيذ العاجل للمبادرة العربية والإحاطة بالوضع الخطير الذي يهدد به استمرار التطورات الجارية.

٧ - تشكيل لجنة وزارية برئاسة معالي الشيخ رئيس وزراء دولة قطر، والأمين العام، وعضوية وزراء خارجية: المملكة الأردنية الهاشمية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وجمهورية جيبوتي، وسلطنة عُمان، والمملكة المغربية، والجمهورية اليمنية.

٨ - الطلب من اللجنة الوزارية السفر إلى بيروت فوريا.

٩ - إبقاء مجلس الجامعة في حالة انعقاد دائم لمتابعة التطورات.

القرار ٦٩١٥، الدورة غير العادية المعقودة في ١١ أيار/مايو ٢٠٠٨

الاعتداءات الإرهابية على العاصمة السودانية

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته غير العادية بتاريخ ١١ أيار/مايو ٢٠٠٨،

بعد أن استمع إلى العرض المقدم من رئيس وفد جمهورية السودان حول ما قامت به (حركة العدل والمساواة) المتمردة المسلحة من شن عملية إرهابية تخريبية على العاصمة السودانية الخرطوم انطلاقا من الأراضي التشادية لترويع المواطنين وزعزعة الاستقرار في السودان.

وإذ يؤكد على كافة قراراته السابقة بشأن دعم السلام والوحدة والتنمية في السودان، وآخرها قرار القمة العربية بدمشق (٢٠٠٨) الذي قرر من جملة أمور:

- دعم مساعي التسوية السياسية لمشكلة دارفور،
- دعوة المجموعات المتمردة التي لم توقع على اتفاق سلام دارفور إلى نبذ التصعيد العسكري،
- مطالبة المجتمع الدولي ببذل الجهود للحيلولة دون مناهضة الاتفاق عسكريا،
- دعوة مجلس الأمن إلى فرض عقوبات على الأطراف المعرقلة للعملية السياسية في دارفور،

وإذ يؤكد على احترام سيادة السودان ووحدة أراضيه واستقلاله ويطلب من جميع الدول تأكيد هذا الالتزام عمليا ودعم المساعي الرامية إلى تحقيق السلام والوفاق الوطني بين أبنائه،

وإذ يؤكد كذلك على ضرورة تنفيذ اتفاق سلام دارفور الموقع بين حكومة الوحدة الوطنية وحركة/جيش تحرير السودان بالعاصمة النيجيرية أبوجا بتاريخ ٥ أيار/مايو ٢٠٠٦.

يقرر

١ - إدانة العملية الإرهابية التي قامت بها (حركة العدل والمساواة المتمردة بقيادة خليل إبراهيم بهدف زعزعة الاستقرار في السودان، ومطالبة الحركة نبذ كافة أشكال العنف وصوره.

٢ - تأكيد دعم الجامعة العربية للجهود التي تقوم بها حكومة الوحدة الوطنية لتحقيق السلم والأمن والاستقرار في كافة ربوع السودان، ووقوفها إلى جانب السودان في ما يتعرض له من اعتداءات تستهدف أمنه واستقراره وسلامة أراضيه.

٣ - التأكيد على ضرورة الالتزام التام بمبادئ حسن الجوار، ودعوة كافة الدول التي تدعم هذه الحركات المتمردة المسلحة إلى الكف عن دعمها أو السماح باستخدام أراضيها منطلقا لتهديد وحدة وأمن واستقرار السودان وسلامة أراضيه.

٤ - الطلب من الأمين العام إجراء اتصالات فورية مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي لتأمين تحرك مشترك عربي أفريقي يساعد على الالتزام بمبادئ حسن الجوار ونشر الاستقلال بالمنطقة.

٥ - مطالبة المجموعات المتمردة المسلحة التي لم توقع على اتفاق سلام دارفور نبذ خيارات التصعيد العسكري، والالتزام بالحوار كوسيلة وحيدة لتحقيق السلام في دارفور، ومطالبة المجتمع الدولي بذل الجهود للحيلولة دون مناهضة الاتفاق عسكريا أو من خلال إثارة النعرات القبلية داخل معسكرات النازحين واللاجئين.

٦ - دعوة مجلس الأمن الدولي إلى اتخاذ التدابير اللازمة لفرض العقوبات المناسبة على أي حركات مسلحة، تستهدف تهديد الأمن والسلم والاستقرار في السودان وتعرقل العملية السلمية في دارفور.

٧ - دعوة المجتمع الدولي إلى الإسراع باستكمال ما تم الاتفاق عليه والعمل على تهيئة المناخ الملائم لعقد مؤتمر الحوار الدارفوري، وتكثيف جهود التنمية وإعادة الإعمار بدارفور، تنفيذا لاتفاق السلام.

٨ - دعوة المجتمع الدولي إلى الوفاء بالتزاماته نحو دعم وإنفاذ اتفاق سلام دارفور والضغط على كافة الحركات المسلحة المتمردة لاستئناف العملية السلمية في أسرع وقت ممكن، والكف عن كل ما من شأنه أن يهدد وحدة وأمن واستقرار السودان وسلامة أراضيه.

٩ - الطلب من الأمين العام متابعة الموضوع، وإبقاء مجلس الجامعة في حالة انعقاد لمتابعة تطورات الأوضاع.

القرار ٦٩١٦، الدورة غير العادية المعقودة في ١١ أيار/مايو ٢٠٠٨

الوضع المتوتر على الحدود الجيبوتية الإريترية في منطقة رأس دوميرا الجيبوتية

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته غير العادية بتاريخ ١١ أيار/مايو ٢٠٠٨،

- بعد أن استمع إلى العرض المقدم من رئيس وفد جمهورية جيبوتي حول الوضع المتوتر على الحدود الجيبوتية الإريترية في منطقة رأس دوميرا الجيبوتية، والجهود المبذولة من طرف جيبوتي لمعالجة التوتر القائم بين البلدين بالطرق السلمية،

- وبعد أن استمع إلى معالي رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية دولة قطر حول المساعي الحميدة التي تقوم بها بلاده لتسوية هذه الأزمة بين البلدين الجارين،

- وبعد أن استمع إلى العرض الذي قدمه السيد الأمين العام عن نتائج اجتماع مجلس السلم والأمن العربي على مستوى المندوبين بتاريخ ٤ أيار/مايو ٢٠٠٨، والجهود التي تقوم بها الجامعة في هذا الشأن، وإيفاده بعثة من الأمانة العامة بتاريخ ٨ أيار/مايو ٢٠٠٨ إلى المنطقة الحدودية للوقوف على طبيعة الموقف،

يقرر

١ - التأكيد على ضرورة احترام مبادئ حسن الجوار بين البلدين الجارين وعدم المساس بحدود البلدين القائمة عقب الاستقلال واحترام الوحدة والسلامة الترابية للدول.

٢ - دعوة البلدين الجارين إلى ضبط النفس واللجوء إلى الوسائل السلمية لمعالجة هذه المشكلة وتفادي اتخاذ أي إجراءات من شأنها تصعيد الوضع.

٣ - دعم الجهود والمساعي الحميدة التي تقوم بها دولة قطر لمعالجة التوتر بين البلدين بالطرق السلمية.

٤ - تأييد الإجراءات التي اتخذها مجلس السلم والأمن العربي والطلب من دولة إريتريا التجاوب مع المهمة التي تقوم بها بعثة الجامعة العربية في هذا الشأن.

٥ - الطلب من الأمين العام الاستمرار في جهوده مع الطرفين والتعاون والتنسيق مع دولة قطر ومع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ومجلسي السلم والأمن العربي والأفريقي لتأمين تحرك مشترك عربي أفريقي يساعد على معالجة الأزمة وتحقيق الاستقرار بالمنطقة.

٦ - الطلب من الأمين العام تقديم تقرير حول الموضوع إلى مجلس الجامعة في ضوء الجهود المبذولة في هذا الشأن.

القرار ٦٩١٧، الدورة غير العادية المعقودة في ١١ أيار/مايو ٢٠٠٨